بالدليل.. (الأمناء) تكشف زيف إقحام اسم القاضي (الأعوش) بفضيحة المنح

الأمناء/ غازي العلوي:

شنت وسائل إعلام موالية للتنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين فرع اليمن (حزب الإصلاح) حملة إعلامية مغرضة ضد بعض القيادات والشخصيات النزيهة، وذلك على خلفية الفضيحة المدوية لوزير التعليم العالي خالد الوصابي المحسوب على الجماعة فيما يخص المنح الدراسية، والتي كشفت تورط قيادات في التنظيم بالاستحواذ عليها لصالح أبنائهم وأقاربهم.

ومن بين الأسماء التي حاولت وسائل إعلام جماعة الإخوان المسلمين إقحامها ضمن كشف المنح اسم رئيس المحكمة العليا القاضي الدكتور علي أحمد ناصر الأعوش، والذي وبحسب الكشف المزعوم استأثر بعدد كبير من أولاده والمقربين منه في محاولة للتخفيف من حدة الحملة الإعلامية والمجتمعية ضد الوزير الوصابي وقيادات التنظيم الواردة أسماء أبنائهم والمقربين منهم ضمن كشوفات المنح.

وتمكنت "الأمناء" وبعد عمليات بحث وتتبع للأسماء الواردة ضمن كشوفات المنح الدراسية والتواصل مع بعض الجهات الرسمية المختصة بإثباتات بطائق الهوية من كشف الحقيقة التي اعتبرها مراقبون بالفضيحة المدوية لقيادات حزب الإصلاح، خصوصا بعد أن تبين عدم علاقة القاضي الأعوش بالأسماء الواردة في الكشوفات.

وبأسلوب وصفه مراقبون بالحقير وأنه ينم عن الإفلاس الأخلاقي فقد عمد القائمون على حملة الإساءة لرئيس المحكمة العليا القاضي علي الأعوش على إضافة لقب "الأعوش" على بعض الأسماء الواردة في كشوفات المنح لإيهام الرأي العام بأنها - أي "الأسماء" - مقربة من رئيس المحكمة العليا وأنه هو من قام بدور الوساطة للحصول على المنح الدراسية.

وحصلت "الأمناء" على صور

لبطاقات الهوية للأسماء الواردة ضمن كشوفات المنح الدراسية والتي ذيلت بلقب "الأعوش"، حيث تبين عدم وجود اسم الأعوش بأي اسم من الأسماء الواردة في الكشف، وهو ما اعتبره مراقبون دليلا قطعيا على المحاولات الحثيثة لجماعة الإخوان المسلمين بالتغطية على فضيحتها المدوية ومحاولات صرف الأنظار تجاه شخصيات أخرى.

وتظهر بطاقات الهوية الرسمية التي تحصلت عليها "الأمناء" أسماء من محافظات مختلفة وتحديدا من تعز وذمار ومأرب والجوف، وهو الأمر الذي يكشف وبجلاء حقيقة عدم علاقة رئيس المحكمة العليا القاضي علي الأعوش بتلك الأسماء.

وكان مصدر مسؤول في الأمانة العامة للمحكمة العليا للجمهورية قد عبر عن استغرابه وأسفه البالغ لما تم نشره وتداوله في مواقع التواصل والإعلام التابعة لبعض القوى السياسية، والتي تستهدف الإساءة لرئيس المحكمة العليا للجمهورية القاضي الدكتور/ علي أحمد الأعوش تحت مسمى كشوفات توظيف أقاربه خلال فترة توليه منصب النائب العام للجمهورية.

وأكد أن ما تم نشره وتداوله من مزاعم بتوظيف قضاة وأعضاء نيابة وإداريين بالمخالفة للقوانين والأنظمة أثناء عمله نائبا عاما للجمهورية قبل سنين تفتقد للمصداقية وتنطوي على تزوير وتهدف للتشهير والإساءة بحق قامة قضائية مشهود له بالكفاءة والنزاهة.

وأفاد المصدر أن مثل هذه الحملات الإعلامية غير المسؤولة ترجع إلى بداية تولي القاضي الأعوش مهام النيابة العامة في أصعب وأحلك الظروف، واستمرت بعد تركه العمل فيها قبل عامين بدوافع لا يفهم منها سوى السعي لإقحام القضاء في التجاذبات السياسية وأحقاد شخصية مستحكمة في أصحابها.

ودعا المصدر معالي النائب العام القاضي قاهر مصطفى إلى التحقيق في تلك المزاعم والافتراءات واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها وفقا لما يتقرر لدى النيابة العامة؛ مهيباً بالقوى السياسية والناشطين الإعلاميين إلى عدم إقحام القضاء ومنتسبيه في الصراعات والمماحكات السياسية وتصفيتها بعيداً عنه.

الوصابي: سأعود لمزاولة عملي بعدن وما حصل مجرد زوبعة وستنتهي

الأمناء/ خاص:

أفادت مصادر مقربة من وزير التعليم العالي خالد الوصابي لـ"الأمناء" بأنه سيعود الأسبوع القادم من تعز إلى العاصمة عدن بعد أن تم إجراء بعض الترتيبات لعودته.

وأوضحت المصادر بأن وكيل الوزارة لشؤون البعثات مازن الجفري يقوم بإجراء عمليات التنسيق لعودة الوصابي مع الجهات الأمنية والمسؤولين في المعاشيق.

وبحسب المصادر فإن الوصابي قام بإبلاغ بعض الموظفين بأنه سوف يعود لمزاولة عمله في العاصمة عدن وأن ما وصفها بـ"الزوبعة" سوف تنتهي ولن تؤثر عليه.

مراقبون قالوا إن عودة الوزير الوصابي بعد كل الفضائح ستشكل استفزازا للشارع وربما تؤدي إلى صدامات وأعمال فوضى لا نهاية لها.

عدن بلا كهرباء والديزل في المصافي

الأمناء/ خاص:

قالت مصادر خاصة لصحيفة "الأمناء" بان الدفعة الثانية من المنحة السعودية كان من المقرر لها أن تصل منتصف ديسمبر الجاري غير أنه لا بوادر لوصولها في موعدها حتى اللحظة، وهو الأمر الذي سوف يخلق أزمة في تشغيل محطات الكهرباء.

وأوضحت المصادر بأن أحد التجار يوجد لديه مخزون كبير من ماده الديزل في المصافي ويطالب الرئاسي والحكومة بمنحه توجيها كتابيا بتوفير سيوله نقدية ولو شهريا ثمن الديزل حتى يتمكن من تزويد محطات الكهرباء بالوقود.

وأشارت المصادر بأن الجهات المختصة في المجلس الرئاسي والحكومة امتنعت عن منح التاجر أي توجيه كتابي نتيجة رفض وزير المالية الموافقة على السداد ولكون محافظ البنك المعبقي يصر على أن يكون السداد بالعملة المحلية.

وكانت العاصمة عدن قد دخلت منذ يومين بأزمة في الكهرباء نتيجة عدم توفر مادة الديزل وسبق لإدارة الكهرباء أن أطلقت العديد من المناشدات للحكومة ولكن دون جدوى.

محافظ تعز: وزير الداخلية يقوم بعمليات تجنيد حزبية دون علمنا

الأمناء/ خاص:

علمت صحيفة "الأمناء" بأن محافظ تعز نبيل شمسان قد رفع مذكرة للمجلس الرئاسي ورئيس الحكومة يبلغهم فيها أن وزير الداخلية إبراهيم حيدان قام بعمليه تجنيد في محافظه تعز دون الرجوع إلى السلطة المحلية.

وقال شمسان في المذكرة بأن عمليه التجنيد تجري لصالح جهات حزبية دون أن يسميها (في إشارة إلى جماعة الإخوان) حيث قام حيدان خلال الأشهر الماضية بتجنيد أكثر من ألفي فرد في تعز دون غطاء مالي وعلى الرغم من توجيه الرئاسة والحكومة بوقف عمليه التجنيد.

وسبق لصحيفة "الأمناء" أن نشرت في أعداد سابقة عن عمليات التجنيد التي يجريها وزير الداخلية إبراهيم حيدان في مأرب وتعز لصالح إخوان اليمن.

معين يوجه بصرف مرتبات أربعة أشهر للموظفين النازحين بعدن

الأمناء/ خاص:

علمت صحيفة "الأمناء" بأن رئيس الوزراء بحكومة المناصفة معين عبدالملك قد أصدر توجيهات بصرف مرتبات أربعة أشهر للموظفين النازحين في دواوين الوزارات في العاصمة عدن خلال الأيام القادمة.

وأوضحت المصادر بأن توجيهات رئيس الوزراء قضت بصرف المرتبات الموقوفة الخاصة بالموظفين النازحين في دواوين الوزارات (سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر وديسمبر) بالإضافة إلى صرف مرتبات الجهات والمحافظات لشهري نوفمبر وديسمبر 2022م على أن يتم ترتيب الوضع بداية العام المقبل.